

المؤتمر الفني الدوري الثالث عشر للاتحاد

التكامل العربي في مجال انتاج وتصنيع  
مستلزمات الانتاج الزراعي وأثره على  
تحقيق التنمية الزراعية المستدامة



اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

الأمم المتحدة - عمان

دمشق - ص.ب. ٣٨٠٠٤

هاتف : ٣٣٣٥٨٥٢

فاكس : ٣٣٣٩٢٢٧

## انتاج البذور بتونس ومجالات التعاون العربي

اعداد

احمد الواجح

وزارة الفلاحة التونسية

الجمهورية التونسية

# إنتاج البذور بتونس ومجالات التعاون العربي

السيد أحمد راجح  
رئيس مصلحة تثبيت ومراقبة البذور  
والمشاتل عند الإلتجار

سبتمبر 1999

## المقدمة :

قبل الحديث عن قطاع البذور في تونس يجدر الإشارة إلى أن البذرة الحسنة هي الركيزة الأساسية لتوفير الإنتاج وتأمين الغذاء للبشر نظرا للخصائص التي تتمتع بها كالقدرة الانباتية والنقاوة النوعية والنقاوة الصنفية والحالة الصحية.

## I - الأهمية الاقتصادية للبذور في تونس :

تعتبر البذور أهم عنصر من عناصر الإنتاج لذلك عملت تونس على تأهيل هذا القطاع وإعداده لمتطلبات العولمة وما ينتظره من تطورات بحكم تطبيق إتفاقيات الشراكة مع إنصهار البلاد في المنظمة العالمية للتجارة. كما أن نسبة إستعمال البذور الحسنة ضعيفة بالنسبة للحاجيات الجمالية للبلاد. وسيشهد هذا القطاع تطورا في المستقبل القريب نظرا للتشجيعات المتخذة من قبل الحكومة في هذا الميدان.

ومن الإجراءات الريادية التي أقرتها الحكومة لإعطاء مزيدا من المرونة والتطور لهذا القطاع نذكر بالخصوص تحرير توريد البذور وتسويقها ابتداء من سنة 1991 مما خلق تنافسا بين جميع الموردين من أجل توريد بذور ممتازة ذات إنتاجية عالية كالبذور الهجينة.

## II - تقديم قطاع البذور في تونس :

خضعت عمليات إنتاج وتسويق البذور والمشائل في الماضي إلى القانون عدد 113-76 المؤرخ في 25 نوفمبر 1976 وجملة من القرارات التطبيقية وقد تدخلت في تطبيق هذه العمليات عدة مؤسسات تقوم بأعمال متكاملة. ونظرا لوجود نقائص ومواصفات تجاوزتها الأحداث تم سن القانون عدد 99/42 المؤرخ في 4 ماي 1999 لسد هذه الفراغات. ومن أهم عناصر القطاع نجد :

- الإطار القانوني
- المحافظة على الأصول الوراثية وتكوين مخزون جيني
- إستنباط الأصناف
- تسجيل الأصناف
- الإنتاج والتسويق
- مراقبة البذور في مختلف المراحل

### 1 - الإطار القانوني :

لقد ذكرنا أن القانون عدد 99/42 المؤرخ في 4 ماي 1999 نقح القانون السابق للبذور حيث حين بعض مواصفاته وأتى على البعض النقائص الموجودة به.

### 2 - البحث العلمي :

له دور هام في تطوير قطاع البذور والمشائل عبر إستنباط الأصناف الجديدة المتأقلمة وتوظيف الأصول الوراثية المحلية والمحافظة عليها

### 3 - تسجيل الأصناف وحماية ملكيتها :

#### أ - حماية الملكية :

لقد صدر القانون عدد 99/42 المؤرخ في 99/5/4 لحماية ملكية الأصناف في تونس وأخذ بعين الاعتبار بنود الإتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية ويعزى إنضمام تونس إلى الإتفاقيات المذكورة للإعتبارات التالية :

- ضمان حماية المستنبطات
- ضمان التعاون مع الجهات الأجنبية
- خلق مناخ ملائم للإستثمار
- الإطلاع على الخبرات الأجنبية.
- إعتبار المستنبطات النباتية من ضمن حقوق الملكية الفكرية
- دخول إتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة حيز التنفيذ بداية من جانفي 2000.

#### ب - تسجيل الأصناف :

أقرت النصوص القديمة فتح سجل رسمي لكل أنواع المحاصيل وكلفت المعهد الوطني للبحوث الفلاحية بمهمة التسجيل غير أن المعهد لم يتسنى له القيام بهذه المهام على أحسن ما يرام حيث إكتفى بمسك قوائم للأصنام لعدم توفر مصلحة مختصة لديه ولعدم تفرغ الباحثين لهذا العمل.

ولتلافي هذه الإشكاليات كلف القانون الجديد مهمة التسجيل لمصلحة مختصة ومستقلة عن هيكل البحث

### 4 - الإنتاج :

#### أ - البذور الممتازة :

1 - بذور الحبوب : تقوم بإنتاج بذور الحبوب مؤسستان هما التعااضدية المركزية للبذور والمشاتل الممتازة (CCSPS) و التعااضدية المركزية للبذور (COSEM) تقومان بإنتاج معدل 170.000 ق في السنة على طريق التعاقد مع الفلاحين وتحت إشراف المصلحة المختصة .

وأن هذا الرقم قابل للتطور من سنة لأخرى حتى الوصول إلى الإكتفاء الذاتي . أما بالنسبة للحاجيات المتبقية من بذور الحبوب فيقع توفيرها بعد إنتقائها حسب بعض المواصفات وتسمى "بذور عادية" . ومن خلال النصوص القانونية الجديدة فإن تسمية البذور العادية وقّع إعتبارها غير قانونية للتشجيع على إستعمال البذور الممتازة.

#### 2 - بذور البطاطا

تقدر حاجيات البلاد من بذور البطاطا كما يلي :

- المخصصة للزراعة الأخرى فصلية (20 ألف طن)
  - المخصصة للزراعة البدرية والفصلية (26 ألف طن)
- وينتج المجمع المهني للخضر عن طريق التعاقد مع الفلاحين 5 إلى 6 آلاف طن.

ب - بذور الأعلاف والبقول :

1 - الأعلاف :

يعتمد قطاع الأعلاف على الإستيراد الكلي أو الجزئي للبذور . فالذرة والدرع العلفي يخضعان للإستيراد الكلي . أما الفصة فنسبة من البذور يتم إستيرادها والباقي ينتج محليا .

أما بقية الأعلاف الأخرى تنتج محليا ولا يتم إستيرادها إلا في الأعوام الجافة .

2 - البقول :

وفي خصوص البقول يعتمد القطاع على الإستيراد الكلي :

ت - بذور الخضر :

تبلغ حاجيات البلاد من البذور بحوالي 180 طن تستورد 50 % منها . ويعتبر إنتاج البذور المحسنة في تونس محتشما

ج - شتلات الأشجار المثمرة :

وقع إنجاز ما لا يقل عن 520 ألف هكتار من الغراسات الجديدة خلال المخططات الثلاثة الأخيرة .

ويبلغ معدل الإنتاج الجملي 6 ملايين شتلة وهذا يغطي حاجيات البلاد من المشاتل العادية .

ويغطي الفلاحون بعض حاجياتهم من الشتلات المصدقة عن طريق الإستيراد .

5 - المراقبة :

تعتبر المراقبة عنصر هاما من عناصر الإستراتيجية الوطنية للبذور . فوقع إحداث مصلحة المراقبة سنة 1972 ووكلت لها الأنشطة التالية :

أ - تصديق البذور ويشمل بذور الحبوب والبطاطا :

ب - مراقبة الإتجار وتتمثل العلمية في مراقبة البذور والمشاتل المستوردة والمنتجة محليا .

ت - التحاليل المخبرية : وتتمثل في القدرة الانباتية والنقاوة الصحية إلخ .

6 - مسالك التوزيع :

يفتقر قطاع البذور والمشاتل إلى مسالك توزيع محكمة قادرة على تزويد الفلاحين ببذور ومشاتل جيدة .

ويتم تزويد الفلاحين بالبذور كالأتي :

- الإنتاج الذاتي الغير منظم

- الإنتاج المحلي المنظم

- الإستيراد

### III - الخطة الوطنية:

ولتدعيم قطاع البذور في تونس تم في مستهل سنة 1998 إقرار خطة وطنية تهدف إلى إعطاء دفع جديدة للقطاع و من أهم عناصرها.

- تحيين الإطار القانوني ووضع إطار قانوني لحماية الأصناف والممتلكات المستنبطة.

- إعادة هيكلة وتنظيم القطاع
- وضع برنامج وطني للمحافظة على الأصول الوراثية.
- تكوين مخزون احتياطي لمواد البذور الأساسية
- دعم البحث العلمي
- تحسيس الفلاحين بأهمية استعمال البذور الممتازة مع تشريك أهل المهنة علاوة على تشجيع الإستثمار
- تحرير القطاع مع توفير الدعم والتشجيعات اللازمة.
- وضع برنامج لتأهيل مؤسسات الإنتاج

### IV - مجالات التعاون :

توجد كثير من المجالات يمكن أن نتعاون فيها الدول العربية وخاصة في ميدان حيوي يتوقف عنه الغذاء في العالم العربي كميدان البذور.

إن البذور تكون الركن الأساسي في الأنظمة الخاصة بالبذور الإستراتيجيات الوطنية التي تهتم بقوة المواطن العربي إذا توفر عنصر المياه.

كما أن توفير البذور الجيدة وبالقدر الكافي وفي أوقاتها لدى الفلاح يساهم في ارتفاع الإنتاج والإنتاجية وبالتالي تقلص أفة الجوع وهذا له أثر طيب على إقتصاديات البلدان وعلى ارتفاع مستوى الأفراد.

لنستعرض كل عناصر منظومة البذور ولنقف عند مجالات التعاون الممكنة بين الدول العربية.

#### 1 - البحث العلمي

- في هذا المجال يمكن أن نجد أكثر من موطن من مواطن التعاون.
- لقاءات دورية وتزاور الباحثين والإستفادة من تجارب بعضهم البعض.
  - تسهيل تبادل المصادر الوراثية والتعاون بين برامج البحوث العربية.
  - إن لكل منطقة من مناطق الوطن العربي خاصية جغرافية تميزها وإن إستنباط الأصناف الجديدة في قطر ما يمكن أن يكون أثرا إيجابيا في أقطار أخرى خاصة إذا كان الصنف المستنبط جيد و ذو إنتاجية عالية ويمكن تكيفه وتأقلمه مع عدة مناخات .
  - الرسكلة والتكوين لبعض الباحثين أو مساعدي الباحثين.

## 2 - تسجيل الأصناف :

يجب إزالة عقبة الترسيم في السجلات الرسمية بين الأقطار العربية وخاصة الدول التي تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية. ويمكن احداث نظام واحد للتسجيل في جهة من الجبهات وأن تختص الدول في البحث وترسيم أصناف تتماشى ومناخاتها.

## 3 - الإنتاج :

- يجب أن تتجاوز الشركات القومية لإنتاج البذور حدود بلادها بأن تربط إتفاقيات مع شركات عربية أخرى لإنتاج البذور وتنتج لها كميات إضافية حسب السنوات ليتم ترويجها في بلد عربي وجد في صعوبات (جفاف أو اجاحات).

- تكوين مخزون احتياطي في مستوى الجهات لمجابهة الصعوبات ويكون ممولا من طرف البلدان المشاركة.

- تبادل الخبرات بين الدول (كل دولة لها خبرة جيدة في ميدان ما تضعها على ذمة الدول الأخرى ويكون التعاون بين الدولة العربية مباشرة.

- يجب الإتصال بين مؤسسات الإنتاج العربية ووضع الخبرات المكتسبه على ذمة الدول الأخرى و إعانة البلدان التي ليس لها مؤسسات على إيجاد هذه المؤسسات وتدعيمها.

## 4 - المراقبة :

يجب أن تكون المراقبة حسب الطرق العالمية وأخذا بعين الإعتبار لخصائص البلدان العربية المنتجه.

- رسكلة أعوان المراقبه

- تزاور المراقبين وإثراء التجارب

- توحيد طرق المراقبة والمواصفات

## 5 - الإتجار :

هناك إمكانيات ضخمة للإتجار في العالم العربي في ميدان توزيع البذور.

إن الإتجار في البذور حاليا تمسكه شركات عالمية كبرى ليس من السهل مزاحمتها في الأسواق العربية غير أنه يمكن لكل قطر عربي تركيز الإتجار فيه على الأنواع والأصناف التي لا يمكن أن يزاحمه فيه بلد آخر وترويجها داخل العالم العربي.

ويمكن تكوين شركات عربية كبرى في هذا المضمار لتيسر أخذ مكاننا على الصعيد العالمي في ميدان البذور .